العاقدة في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل
وهو الفضولي اذا زوج امراة بغير اذنه ثم قال فسخت لا ينفسخ وكذا
لو زوجه اخت تلك المراة بتوقف الثاني ولا يكون فسخا للاول وعاقد
يفسخ بالقول ولا ينفسخ بالفعل وهو الوكيل رجلا وكل رجلا ليزوجه
المراة بعينها فزوجه ملك المراة وخطب عنها فضولي فان هذا الوكيل
يملك الفسخ بالقول ولو زوجه اخت تلك المراة لا ينفسخ العقد الاول
وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل زوج رجلا
امراة بغير امره ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امراة بغير عينها
فزوجه اخت تلك المراة ينفسخ نكاح الاولى ولو فسخ ذلك العقد
بالقول لا يصح فسخ وعاقد يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورة
رجل وكل رجلا ليزوجه امراة بغير عينها فزوجه امراة وخطب عنها
فضولي فان فسخ هذا الوكيل هذا العقد صح فسخ ولو زوجه اخت تلك
المراة ينفسخ العقد الاول على ما قالوا فان رحمه الله تعالى **فصل**
في الكفاءة الكفاءة معتبرة في النكاح خلافا لمالك وسفيان وجماعة
من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن الكرخي رحمه الله تعالى ان اخذ
بقولهم ثم الكفاءة يتعلق بحقه منها لا خلاف فيما بيننا وبين النسب
فقريشي بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا صح ان القريشي ليس لها شيء
يكون كفوا لها شيء وغير القريشي من العرب لا يكون كفوا للقريشي والزنجي
بعضهم اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والموالي لا يكونون
اكفاء للعرب ومنها الاسلام فالنصراني واليهودية لا يكون كفوا للمسلم
صح ان المسلم اذا وكل رجلا بالنكاح فزوجه يهودية او نصرانية لا يجوز
في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان عندهما الوكالة ينعقد بالكافر
ومنها اسلم بنفسه وليس لاب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام
ومن لم يكن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام
قال رضي الله عنه الاب وان علا والجد ومن كان له ابوان في الاسلام

يكون كفوا

يكون كفوا لمن له عشرة آباء في الاسلام ومنها الحرية والملك حتى كيف كان لا يكون
كفوا للحرة وكذا المعتق لا يكون كفوا للحرة الاصلية والمعتق ابوه لا يكون
كفوا للحرة التي لهما ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية
يكون كفوا لمن له اب واحد في الحرية وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه اسلم
بنفسه والمعتق اذا احرز من الفضائل ما يتأبل نسبه للاحرار يكون
كفوا له ومنها الكفاءة بالمال في الحالة والمروءة في ظاهر الرواية لكن
ذلك فيما كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفوا للذات اموالهم خطيرة
ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا للفقيرة في ظاهر الرواية
وعن الحسن عن ابي يوسف رحمهما الله تعالى يكون كفوا ولا يعتبر القدرة على المهر
والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض
المشايخ اذا زوج الصغيرة اجنبيا من صغير ليس له طاقة المهر وابوه غني
وقبل النكاح ابوه جاز لان الصغير يعد غنيا في المهر بمال الاب ولا يعد غنيا
في النفقة لان الاباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون النفقة الدائمة
اما ما ليس له اب فحي لا يتزلزل على القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال
بعضهم يعتبر القدرة على اداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر على اداء نصف المهر
وفي ظاهر الرواية يعتبر القدرة على اداء المعجل واختلفوا في النفقة ايضا مع
اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط ان يملك نفقة سنة وقال بعضهم
ان يملك نفقة شهر وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدر على اداء ما
يتجمل بها من المهر ويكتسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفوا وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا قدر على اداء ما
يتجمل بها من المهر ونفقة شهر كان كفوا والاصح في المحترفين ما قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا ملك اربعين الف درهم وعليه دين مثلها
فتزوج امراة بالف درهم ومهر مثلها الفا قالوا يجوز ذلك لانه قادر على
ان يقضي دين المهر بالالف التي في يده ومما يتعلق به الكفاءة على البعض
الديانة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق اذا كان معلنا يخرج مسكرا

الى ج